

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمده حق حمده ، وأصلي وأسلم على صفوة خلقه ؛ وأزجي إليه الشكر
خالصاً ، أن وفق ، وأعان على إخراج « قسم المنطق » ، إخراجاً ؛ لو لم يكن فيه
إلا أنه مكن لهذه البحوث أن تبرز من مكانها ؛ بعد أن طال أمد غيابها عن
محيط العلم وأجواء العلماء ؛ لكان فيه خير كثير .

بيد أننا قد أضفنا إليه كثيراً من التعليقات والشروح ، التي هي بعض
ما يجب أن يضاف له .

ولقد كلفتنا هذه التعليقات والشروح - رغم أنها ليست كل ما يجب -
كثيراً من المشقة ؛ لأنه لم يكن تحت يدنا قط ، شروح لها أو تعليقات عليها .
ولقد يدهشك أن تعرف : أن هذه البحوث المنطقية لـ « الشيخ الرئيس »
على قصرها واختصارها ، هي عصب البحوث المنطقية التي الفت بعدها ،
ومادتها الأساسية .

تعرف ذلك عند مقابلة هذه ، بتلك .

وتعرفه من شهادة المؤلفين أنفسهم :

فهذا هو الإمام « عمر بن مهلان الساوي » صاحب كتاب « البصائر
النصيرية » ؛ ذلك الكتاب الذي لا يجهد فضلُه أحد ، ممن له دراية بهذا الفن ،
لا يخلو بحث له - وربما صفحة - من أن يعرض فيه لرأى « الشيخ الرئيس »
كما جاء في « الإشارات » ، جاعلاً إياه مادة البحث : استمداداً ، أو تكميلاً ،

أو نقداً ؛ معبراً عن « الشيخ » بـ « أفضل المتأخرين » .
وهذا اللقب يجعله رأس الباحثين في الإسلاميات ؛ لأن « المتأخرين »
- في اصطلاحهم - في مقابلة « الأوائل » .

والأوائل - في اصطلاحهم أيضاً - أرباب المدارس الإغريقية .
وهاك مثلاً من الأمثلة ، يريك مقدار إجلال « صاحب البصائر » لـ « الشيخ
الرئيس » بعامة ، وكتاب « الإشارات » بخاصة ؛ وقد اعترف أن ينقد رأياً له
فيه ، قال ص ٦١ :

« ويجب أن يتذكر هاهنا - يعني في بحث المختلطات - أن أفضل المتأخرين
لما جعل نقيض « الوجودى » في « الإشارات » : إما ضرورة الإيجاب ،
وإما ضرورة السلب ؛ فليس لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه ، أولى من لزومها
وجودية .

فلعله سها في هذا الكتاب ، فإنه أورد في سائر كتبه ، نقيض « الوجودى »
على وجهه .

ولما كان اعتناؤه في هذا الكتاب ، باختيار الحق ، ومجانبة المشهور الغير
الحق ، أكثر ؛ فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع مافيه ، دون غيره .
فانتدبنا للتنبيه على هذه المواضع ، لهذا الغرض ؛ لا للقدح فيه .
وبعد : فإننا - وقد انتهينا من قسم المنطق - مقدمون لك - إن شاء الله -
الطبيعة ، ثم ما بعد الطبيعة .

ولقد شئت إرادة « الشيخ الرئيس » أن يجعل لبحوث المنطق عنواناً
خاصاً ، هو « النهج » .

أما بحوث الطبيعة ، فقد جعل لها عنوانا آخر ، هو « النمط » .
وقد شاءت إرادته كذلك ، أن يجعل العنوان الذي استعمله في بحوث
الطبيعة ، عنوانا على بحوث ما بعد الطبيعة .
بل لقد زاد على ذلك ، بأن سلك « أنماط » العلمين معا ، في تعداد واحد ،
فهي كلها ، عشرة متسلسلة .

دون أن يفصل بينهما باختتام وافتتاح ، على نحو ما صنع بين المنطق والطبيعة .
والله أسأل أن يوليني العون والرشاد ؛ إنه نعم المولى ونعم النصير .

سليمان دينا

١٣٦٧ هـ — ١٩٤٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه إشارات إلى أصول ؛ وتنبهات على جمل : يستبصر بها من تيسر له ،
ولا ينتفع بالأصرح منها من تعسر عليه .

والتكلاّن على التوفيق .

وأنا أعيد^(١) وصيتي ، وأكرر التماسي ، أن يضمن بما تشتمل عليه
هذه الأجزاء ، كل الضن ؛ على من لا يوجد فيه ، ما اشترطه في آخر هذه

الإشارات *

(١) مر بنا من هذا الكتاب ، « قسم المنطق » ، وليس في موضع منه
حديث هذه الوصية ، التي يذكر « الشيخ الرئيس » هنا أنه يعيدها ويكررها .

اللهم إلا أن يكون قد عنى قوله ق ١ ص ٢٩٢ :

« ومن التفت لفت المعنى ، وهجر ما يخيله اللفظ .

ثم راعى في أجزاء القياس معاني لا ألفاظا ؛ وراعاها بتوابعها ، ولم يخل بها
فيما يتكرر في المقدمتين ، أو يتكرر في المقدمتين والنتيجة .

وراعى شكل القياس .

وعلم أصناف القضايا التي عددناها .

ثم عرض ذلك على نفسه ، عرض الحاسب ما يعقده على نفسه ، معاودا ،
ومراجعا :

فغلط ؛ فهو أهل لأن يهجر الحكمة وتعلمها . وكل ميسر لما خلق له .

فاعتبره وصية والتماسا ، أن يضمن بما فيه على غير المستأهل له ؛ واعتبر كلماته هنا
في مبدأ الطبيعة ، إعادة لهذه الوصية وتكرارا لها ؛ لكنه بعيد .